

Distr.
GENERAL

S/1996/858
17 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي التاسع عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٧١ (١٩٩٦) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦، الذي طلب فيه المجلس إلى أن أقدم إليه بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ تقريراً مشفوعاً باقتراحات بشأن المساعدة التي يمكن أن تقدمها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا أو وكالات الأمم المتحدة الأخرى لدعم عملية السلام في ليبيريا. وبموجب ذلك القرار، طلب الي المجلس أيضاً أن أبلغه بحالة المجندين الأطفال في ليبيريا، وأن أقدم تقريراً عن آخر تطورات حالة الممتلكات المسلوقة من بعثة المراقبين والأمم المتحدة والوكالات الدولية أثناء الأعمال القتالية التي حدثت في مونروفيا أوائل هذا العام.

٢ - ويتضمن هذا التقرير هذه العناصر إلى جانب استكمال للتطورات التي حدثت في ليبيريا منذ تقريره المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ (S/1996/684).

ثانياً - الجوانب السياسية

٣ - تجدر الإشارة إلى أنه، خلال مؤتمر قمة لجنة التسعة المعنية بليبيريا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في أبوجا المعقود في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦، اتخذت الجماعة وزعماء الفصائل والجماعات المدنية الليبيرية عدداً من القرارات اللازمة لإعادة عملية السلام إلى مسارها السابق. وتضمنت هذه القرارات فيما تضمنت تعيين رئيس جديد لمجلس الدولة وجدول زمني جديد لتنفيذ اتفاق أبوجا لعام ١٩٩٥، بدءاً باستعادة وقف إطلاق النار بحلول ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦ وانتهاءً بإجراء الانتخابات بحلول ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧.

٤ - ومنذ ذلك الوقت، أحرز قدر من التقدم صوب تنفيذ القرارات المتخذة في أبوجا. ففي ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تقلدت الرئيسة الجديدة لمجلس الدولة، السيدة روث بيرري، المكتب وأصبحت بذلك أول امرأة تتولى منصب رئيس الدولة في إفريقيا. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، اجتمع مجلس الدولة لأول مرة منذ اندلاع الأعمال القتالية في ٦ نيسان/أبريل.

٥ - أما التوترات التي كانت قد نشبت بين روزفيلت جونسون، قائد الجناح من حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا، ورئيسة مجلس الدولة، فقد هدأت بقبول المجلس بشكل رسمي القائمة الكاملة التي قدمها جونسون للمعينون في الحكومة. بيد أنه لا تزال هناك اختلافات في الرأي داخل حركة التحرير المتحدة، التي يرى بعض أعضائها أن هذه التعيينات لا تمثل مصالح جميع العناصر في ذلك الفصيل.

٦ - وفي الاجتماع الأول لمجلس الدولة مع المكتب السياسي الجديد في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، اتخذ قرار لتشكيل عدد من اللجان للمساعدة في تنفيذ اتفاق أبوجا، بما في ذلك ما يتعلق بالانتخابات وإعادة تشكيل هياكل الأمن المشترك والشركة وغير ذلك من الهياكل شبه العسكرية. كما تم تشكيل لجنة لجميع الموقعين على اتفاق أبوجا لرصد تنفيذ عملية السلام.

٧ - واجتمعت الرئيسة الجديدة لمجلس الدولة مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الجنرال ساني أباشا، رئيس دولة نيجيريا، في أبوجا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر، لاستعراض حالة تنفيذ عملية السلام. وأشارت الجماعة الاقتصادية إلى أن هذه المشاورات ستستمر على أساس منتظم.

٨ - وفي حين أنه بذلت جهود لإنشاء مجلس دولة متماسك، كما أبدت رئيسة المجلس عزمها على تزويد المجلس بقيادة فعالة ومحيدة، فلا يزال زعماء القبائل بالمجلس يشعرون بعدم الثقة في بعضهما البعض ويشتبكون في أعمال قتالية داخل البلد. وهذا أمر مثير للقلق إزاء قدرة المجلس على الاضطلاع بمهامه بشكل فعال، وفقا لنص وروح اتفاق أبوجا.

٩ - وقد بعث الجنرال أباشا رسالة إليّ في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ يبلغني فيها بالقرارات التي اتخذت في مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية، الذي عقد في أبوجا (انظر الفقرة ٣). وأشار رئيس الجماعة الاقتصادية إلى أنه تم تمديد العمل باتفاق أبوجا وأنه تم الاتفاق على جدول زمني منقح للتنفيذ، وأنه من المقرر أن تجرى الانتخابات قبل نهاية أيار/مايو ١٩٩٧. وتعزيزا لهذا الهدف الأخير، توقع أن "يُطلب من الأمم المتحدة أن تعمل مع الجماعة لتقديم المساعدة اللازمة في العمليات التي تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبيريا".

١٠ - وحتى الآن لم يرد أي طلب رسمي لمساعدة الأمم المتحدة في إجراء الانتخابات. وتواصل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومجلس الدولة مشاوراتهما بشأن الطابع المحدد للمساعدة التي سيتم السعي إلى الحصول عليها من المجتمع الدولي للعملية الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتقرر حتى الآن القضايا الرئيسية المتعلقة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبيريا، بما في ذلك العملية التي ستستخدم لاختيار لجنة انتخابية محايدة؛ وحالة الدستور وقانون الانتخابات؛ وما إذا ستكون الانتخابات لمدة عضوية كاملة أو مجرد انتخابات انتقالية؛ وحجم ونطاق الاقتراع.

١١ - وقامت رئيسة مجلس الدولة، السيد روث بيرى، بزيارة مقرر الأمم المتحدة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ لمخاطبة الجمعية العامة. وخلال اجتماع معي، ناشدت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للمساعدة في دفع عملية السلام في ليبيريا، ولا سيما تقديم الدعم في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإجراء الانتخابات. بيد أنها لم تعط مؤشرات محددة للدور الذي سيطلب من الأمم المتحدة القيام به فيما يتعلق بالانتخابات.

١٢ - وبدأ أول اجتماع تقييمي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية وممثلي مجتمع المانحين في مونروفا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر لاستعراض حالة تنفيذ اتفاق أبوجا. وترأس الاجتماع المبعوث الخاص لرئيس الجماعة الاقتصادية، الزعيم توم إيكيمي، وزير خارجية نيجيريا. وسيلي ذلك اجتماع لوزراء خارجية لجنة التسعة المعنية بليبيريا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، من المقرر عقده في مونروفا في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

ثالثا - الجوانب العسكرية

حالة وقف إطلاق النار وفرض الاشتباك بين القوات

١٣ - مرت ستة أسابيع منذ ٣١ آب/أغسطس، عندما كان على الفصائل أن تقوم، وفقا للجدول الزمني الجديد لتنفيذ اتفاق أبوجا، بتنفيذ وقف إطلاق النار والفصل بين قواتها. وفي حين أن جميع الفصائل، باستثناء المجلس الليبري للسلام، أصدرت أوامر إلى قادتها لوقف الأعمال القتالية واتخذت بعض الخطوات نحو فرض الاشتباك بين القوات، فلا يزال القتال مستمرا في الجنوب الشرقي والغربي.

١٤ - ولا يزال وقف إطلاق النار في مونروفا ساريا كما لا يزال فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا منتشرا انتشارا كاملا في المدينة من أجل الحفاظ على الأمن. وفي حين أنه لا يشاهد مدنيون يحملون أسلحة وأن فريق المراقبين العسكريين صادر عددا ضخما من الأسلحة والذخيرة من خلال عمليات التطويق والبحث التي يقوم بها، فمن المعتقد أنه لا تزال هناك أكاداسا من الأسلحة والذخيرة في المدينة. ولتعزيز الأمن في مونروفا، يقوم فريق المراقبين العسكريين بإنفاذ حظر التجول بشكل صارم.

١٥ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق المراقبين العسكريين دوريات في عدد من المناطق التي كان من المتعذر الوصول إليها سابقا من أجل التحقق من وقف إطلاق النار وفرض الاشتباك بين القوات. وفي أعقاب اتفاق أبرم في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بين جناح جونسون في حركة التحرير الليبرية المتحدة وجناح الجنرال الحاج كروما في حركة التحرير الليبرية المتحدة، توقفت الأعمال القتالية بينهما في مقاطعة بومي وقام الجناحان بالفصل بين قواتهما. بيد أن جناح جونسون قام مؤخرا بإعادة إنشاء بعض نقاط التفتيش التابعة له في المنطقة وزيادة وجود مقاتلين في

توبمانبرغ، وعلاوة على ذلك، تكثفت الأعمال القتالية بين جناحي حركة التحرير الليبرية المتحدة في مقاطعة غراند كيب ماونت في الأيام الأخيرة، وبخاصة في المنطقة المحيطة بسنجي وونيفوكور وغيبس وتيبيني. وقد اتخذ كل فصيل موقفا يعتبر فيه أي عمل قتالي يقوم به دفاعا ضد هجمات يقوم بها الفصيل الآخر.

١٦ - وقامت الجبهة الوطنية القومية الليبرية بتنفيذ نقاط التفتيش التابعة لها على طول الطريق الرئيسي في مقاطعتي بونغ ونيمبا، على الرغم من أنها لا تزال تحتفظ بنقاط تفتيش في بونغ ماينز، التي كانت منطقة متنازع عليها في وقت سابق من هذا العام. كما أزالَت الجبهة الوطنية القومية الليبرية نقاط التفتيش التابعة لها في منطقة يوشانان. غير أنه على الرغم من الجهود المبذولة من جانب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق المراقبين العسكريين، فلم يحرز تقدم كبير لنزع فتيل الأعمال القتالية بين الجبهة الوطنية القومية الليبرية والمجلس الليبري للسلام في الجنوب الشرقي. وعلاوة على ذلك، فقد أدى عدم التعاون من جانب الجبهة الوطنية القومية الليبرية والمجلس الليبري للسلام إلى تعذر زيارة بعثة مراقبي الأمم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين لمعظم المناطق الأخرى من الجنوب الشرقي للتحقق من حالة وقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد، تعرضت بعثة مشتركة بين لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار ولجنة فض الاشتباك، في ١٧ أيلول/سبتمبر، لمضايقات أثناء زيارة قام بها لمعقل زويدرو التابع للمجلس الليبري للسلام. وقام القائد المحلي للمجلس الليبري للسلام باعتقال ممثلي الجبهة الوطنية القومية الليبرية وعوملوا معاملة قاسية إلى جانب أفراد آخرين تابعين للبعثة، الذين تم أيضا نهيهم. وأصدرت البعثة وفريق المراقبين العسكريين احتجاجا شديدا إلى المجلس الليبري للسلام وعادا إلى المنطقة في اليوم التالي مع زعيم المجلس، جورج بولي، لتأمين الإفراج عن ممثلين من الجبهة الوطنية القومية الليبرية.

١٧ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أبلغ زعيم المجلس الليبري للسلام بعثة المراقبين بأن قوات الجبهة الوطنية القومية الليبرية قد اجتاحت مدينة غرينفيل. كما ذكر أن الجبهة قد استولت، خلال الأشهر العديدة الماضية، من المجلس على مناطق كان يعتزم استخدامها من أجل نزع سلاح مقاتلين وتسريحهم، وأنه ما لم تنسحب الجبهة الوطنية القومية الليبرية من تلك المناطق، فمن الصعب على المجلس الليبري للسلام أن ينزع سلاحه. بيد أن الجبهة الوطنية القومية الليبرية ذكرت أن غرينفيل كانت تحت سيطرتها لفترة زمنية معينة. ونظرا لخطورة هذه الادعاءات وآثارها المحتملة على عملية السلام، قامت بعثة مشتركة بين لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار ولجنة نزع السلاح بزيارة غرينفيل في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر للتحقيق في ذلك الحادث. وتبين النتائج الأولية أن الجبهة الوطنية القومية قد تكون سيطرت على غرينفيل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بعد إعادة إقرار وقف إطلاق النار. غير أن لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار لا تزال تضع الصيغة النهائية لتقريرها عن هذه المسألة.

١٨ - وفي حين أنه ليس من المقرر، وفقا للجدول الزمني الجديد لتنفيذ اتفاق أبوجا، أن تبدأ عملية نزع السلاح والتسريح حتى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، فإن بعض الفصائل أبدت رغبتها في بدء نزع سلاح بعض مقاتليها قبل ذلك التاريخ. وفي هذا الصدد، سلم جناح جونسون في حركة التحرير الليبرية

المتحدة بعض الأسلحة والذخيرة، بما في ذلك قذيفة سطح - جو و ١١٩ من الألغام المضادة للدبابات، إلى فريق المراقبين العسكريين في ٧ أيلول/سبتمبر في فوينجاما. كما أعلن جناح الحاج كروما في حركة التحرير الليبرية المتحدة عزمه على القيام بعمل مشابه في مقاطعة غراند كيب ماونت. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الجبهة الوطنية القومية الليبرية بوضع حوالي ٥٠٠ من مقاتليها في معسكر في مقاطعة نيمبا تمهيدا لنزع أسلحتهم في وقت مبكر، غير أنها لم توضح كيفية تنفيذ ذلك.

انتشار فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أوروبا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا
١٩ - يقدر القوام الحالي لقوة فريق الرصد بنحو ٥٠٠ ٧ فرد من جميع الرتب، وينشر في مونروفا وكاكاتا وبيوكانن ومنطقة بو ريفر. ويواصل قائد القوة بذل جهوده من أجل إعادة تنشيط فريق الرصد، وقد أثبت تصميمه على ضمان أن تضطلع القوة بمهامها بفاعلية.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت حكومة هولندا ٨٤ شاحنة وقدمت حكومة ألمانيا ٣٥ شاحنة وصلت مونروفا لفريق الرصد. وتواصل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تقديم معدات السوقيات والاتصالات إلى فريق المراقبين العسكريين على أساس الإعلان في نيسان/أبريل ١٩٩٦ عن تقديم مساعدات بمبلغ ٣٠ مليون دولار.

٢١ - ويتألف القوام العسكري الحالي لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا (البعثة) من ١٠ مراقبين عسكريين يؤدون المهام التالية عملا بولايتهم: القيام بأعمال الدورية في مونروفا وكاكاتا وبيوكانن وسوهين وتوبمانبورغ وغبارنغا ومقاطعة غراند كيب ماونت لرصد حالة وقف إطلاق النار وفرض الاشتباك بين القوات؛ والقيام بعمليات التحقيق المشتركة مع فريق الرصد في انتهاكات وقف إطلاق النار؛ والتحقق من الأسلحة والذخائر التي يجري تأمينها عن طريق عمليات التطويق والتفتيش التي يضطلع بها فريق الرصد وعمليات نزع السلاح الطوعية؛ والاتصال والتخطيط مع فريق الرصد (انظر المرفق). كما هو مبين في تقريري الأخير (S/1996/684)، وفي ضوء القرارات المتخذة في مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٧ آب/أغسطس، كنت أعزم نشر ٢٤ مراقبا عسكريا إضافيا في ليبيريا. وقد تأخر نشر هؤلاء المراقبين في أول الأمر بسبب استمرار الشكوك من جانب المجتمع الدولي بشأن احتمالات إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق أبوجا. ولكنه يتوقع الآن أن يصل بعض المراقبين إلى ليبيريا خلال الجزء الأخير من شهر تشرين الأول/أكتوبر. وبمجرد نشر عدد كاف منهم، ستعاود البعثة إنشاء مواقع للأفرقة في منطقة خارج مونروفا حيث ينتشر فريق الرصد حاليا، أي بيوكانن وكاكاتا.

المفهوم المنقح للعمليات

٢٢ - طلب إلي مجلس الأمن، في الفقرة ٥ من القرار ١٠٧١ (١٩٩٦)، أن أقدم بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ اقتراحات بشأن المساعدة التي يمكن أن تقدمها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا أو وكالات الأمم المتحدة الأخرى لدعم عمليات السلام في ليبيريا، بما في ذلك نزع السلاح وتسريح الجنود والتحقق من امتثال الفصائل. وبناء عليه، أوفدت فريقا تقنيا إلى ليبيريا للقيام بالتشاور مع البعثة وفريق

الرصد والدوائر المعنية بالشؤون الإنسانية، بتقييم المساهمة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة في هذه الميادين. وزار الفريق، الذي ترأسه نائب مستشاري العسكري، العميد م. بهجت، وضم أعضاء من إدارتي عمليات حفظ السلام والشؤون الإنسانية، ليبيريا في الفترة من ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر.

٢٣ - وسبقت الزيارة التي قام بها الفريق إلى ليبيريا مناقشات محلية أجريت بشأن نزع السلاح وتسريح الجنود ولا سيما في ضوء ما أعلنته بعض الفصائل من استعدادها لنزع سلاح بعض مقاتليها قبل الموعد المحدد لهذه العملية. وراعى الفريق أيضا أن موارد البعثة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تعرضت لعمليات سلب على نطاق واسع وأن تلك المنظمات ستحتاج إلى بعض الوقت لإعادة بناء برامج المساعدة التي تضطلع بها من أجل نزع السلاح وتسريح الجنود.

٢٤ - ولدى التحضير لنزع السلاح، طلب فريق الرصد من الفصائل أن تقدم بيانا بالمواقع المحتملة لجمع الأسلحة. وقامت جميع الفصائل، باستثناء المجلس الليبري للسلام، بذلك جرى حتى الآن تحديد نحو ١٢ موقعا بصورة مؤقتة بالرغم من أن بعضها قد يستخدم لنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم. ونظرا لندرة موارد وقوام القوات الحالية لفريق الرصد والبعثة، يرى فريق المراقبين العسكريين والدوائر المعنية بالمسائل الإنسانية أن نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم قد يجري في ٥ أو ٦ مراكز.

٢٥ - وبناء على المعلومات الواردة من الفصائل يوجد قرابة ٦٠ ٠٠٠ مقاتل في ليبيريا. وستكون الفصائل مسؤولة عن توصيل مقاتليها إلى مراكز نزع السلاح والتسريح. وإذا تعاونت الفصائل تعاوننا تماما فيقدر أن تنجز عملية نزع السلاح والتسريح في خمسة أو ستة مراكز في غضون فترة حوالي ثلاثة أشهر.

٢٦ - وقد أوضح فريق الرصد أنه سينظر في إمكانية إنشاء مراكز إضافية لنزع السلاح وتسريح المقاتلين في مواقع جمع الأسلحة إذا أمكن توفير المزيد من القوى العاملة وموارد السوقيات. وفي هذا الصدد، يشار إلى أنه في أثناء اجتماع رؤساء أركان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في ١٤ و ١٥ آب/أغسطس، أعرب عدد من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أوروبا عن اهتمامه بالمساهمة بقوات في فريق الرصد، رهنا بتوافر الدعم السوقي. وفي الوقت الذي تستمر فيه المناقشات بين البلدان التي يحتمل أن تسهم بقوات، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمانحين المحتملين، لم تنشر أي قوات إضافية في ليبيريا بعد. وسيعتمد إنشاء مراكز إضافية لنزع السلاح وتسريح الجنود أيضا على قدرة الدوائر المعنية بالشؤون الإنسانية على تنظيم إدارة الخدمات هناك.

٢٧ - واشتملت الجوانب العسكرية للولاية التي عهد بها مجلس الأمن إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، بموجب القرار ١٠٢٠ (١٩٩٥) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، المهام التالية: التحقيق في جميع ادعاءات انتهاك وقف إطلاق النار التي تبلغ إلى لجنة انتهاك وقف إطلاق النار؛ والتوصية بالتدابير اللازمة لمنع تكرار هذه الانتهاكات، وموافاة الأمين العام بتقارير بناء على ذلك؛ ورصد الامتثال للأحكام العسكرية الأخرى لاتفاقات السلام، بما في ذلك فض الاشتباك بين القوات ونزع السلاح والتقييد بحظر الأسلحة

والتحقق من تطبيقها بطريقة غير متحيزة؛ وتقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، في الحفاظ على مواقع التجميع التي اتفق عليها كل من فريق الرصد والحكومة الانتقالية والفصائل، وفي تنفيذ برنامج تسريح المحاربين والتعاون مع الحكومة الانتقالية والوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية.

٢٨ - ووفقا للولاية السالفة الذكر ومفهوم العمليات المنقح لفريق الرصد، يقدر أن البعثة ستحتاج الى: (أ) فريق لنزع السلاح مكون من ٦ مراقبين عسكريين ينشر في كل مركز من مراكز نزع السلاح/تسريح الجنود لمراقبة عملية نزع السلاح والتحقق منها؛ (ب) فريقين متنقلين مكونين من ٦ مراقبين ليواسلا، بالاشتراك مع فريق المراقبة العسكريين، رصد ومراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار وفض الاشتباك بين القوات وجمع الأسلحة في مناطق خلاف مواقع نزع السلاح وتسريح الجنود، وامثال الفصائل للأحكام العسكرية الأخرى في اتفاق أبوجا، بما في ذلك الحظر على توريد الأسلحة. وبالإضافة الى ذلك، سيلزم نحو ٢٠ مراقبا عسكريا لتشغيل مقر القيادة العسكرية للبعثة في مونروفيا، ومنهم كبير المراقبين العسكريين وموظفوه المباشرون؛ وحدة عمليات مكونة من ٥ مراقبين؛ ووحدة اتصال بفريق المراقبين العسكريين مكونة من اثنين من المراقبين؛ ووحدة سوقية مكونة من اثنين من المراقبين؛ ووحدة طبية مكونة من ٧ مراقبين. وسيعتمد التكوين النهائي للعنصر العسكري للبعثة على انتشار فريق الرصد، ولكنه لن يتجاوز ما مجموعه ٩٢ مراقبا عسكريا. وسيمثل هذا تخفيض نحو ٦٨ مراقبا عسكريا عن مجموع القوام المأذون به، بموجب القرار ١٠٢٠ (١٩٩٥)، وهو ١٦٠ مراقبا عسكريا.

٢٩ - وبعد إنجاز نزع السلاح وتسريح الجنود سيحتفظ العنصر العسكري للبعثة بوجوده في ليبيريا لمواصلة رصد تنفيذ الأحكام العسكرية من اتفاق أبوجا، ويساعد بهذه الطريقة في بناء الثقة اللازمة لفترة الانتخابات. وسيبدأ العنصر العسكري للبعثة في التناقص بعد الانتخابات التي من المقرر، وفقا للجدول الزمني المنقح، أن تجري بحلول ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧.

٣٠ - ونظرا لسلب معظم مركبات البعثة ومعدات الاتصال وغيرها من الأصول خلال الأعمال العدائية التي وقعت في نيسان/أبريل في مونروفيا، فإن البعثة ستحتاج الى دعم سوقي إضافي، ولا سيما من المركبات ومعدات الاتصالات بغية الاضطلاع بمهامها. وستحتاج البعثة أيضا الى طائرة عمودية ثنائية ذات قدرة حمل متوسطة لمساعدتها في دعم عملية نزع السلاح.

رابعا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المقاتلون انتهاك حقوق الإنسان ومضايقة المدنيين الأبرياء. وقد حدث أكثر الأمثلة على ذلك إثارة للصدمة والأسى في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ عندما قتل ما لا يقل عن ٢١ مدنيا في سنجي، مقاطعة غراند كيب ماونت، في أثناء هجوم على القرية. ولم تعرف بعد هوية أولئك المسؤولين عن الهجوم ولو أن البعثة، بالتعاون مع وزارة العدل وفريق المراقبين العسكريين والجماعات الوطنية لحقوق الإنسان، تحقق في الحادث. وقد تحدد حتى الآن أن أولئك المدنيين قد عانوا من عمليات

ضرب العنق والخصي والصدمات الناجمة عن استخدام أدوات غير حادة، بالإضافة الى الجراح الناشئة عن طلقات نارية.

٣٢ - وقد أفادت جماعات حقوق الإنسان الليبرية عن وقوع أحداث ذات دوافع سياسية. وقد حاولت تلك الجماعات التحقيق فيها، ولكن الأزمة التي وقعت في ٦ نيسان/أبريل أسفرت عن استنفاد شديد لمواردها المحدودة ومن ثم أعاققت قدرتها على التحقيق.

٣٣ - وجدير بالإشارة أنه بموجب القرار ١٠٢٢ (١٩٩٥)، عهد الى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا بولاية "التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها الى الأمين العام، وتقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، للجماعات المحلية لحقوق الإنسان في جمع التبرعات للتدريب والدعم السوقي". ولم يمكن، بسبب الأعمال العدائية التي وقعت في مونروفيا وما ترتب عليها من تخفيض قوام البعثة، شغل الوظائف الثلاثة في مجال حقوق الإنسان التي جرت الموافقة عليها للبعثة. وأعتزم أن أعيد تنشيط هذه الوظائف لتمكين البعثة من الوفاء بهذا الجانب الحاسم من ولايتها. وسيكون موظفو حقوق الإنسان الثلاثة مسؤولين عن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة في مختلف مناطق البلد، رهنا بالأحوال الأمنية، وتقديم تقارير عن تلك الانتهاكات. وسيتولون التنسيق مع الجماعات المحلية لحقوق الإنسان وتقديم المساعدة إليها، حسب الاقتضاء، في جمع التبرعات للتدريب والدعم السوقي.

حالة الجنود الأطفال

٣٤ - أفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، المكلفة بطرق مسألة الجنود الأطفال في ليبيريا، بأن جميع الفصائل قامت بتجنيد الأطفال ونشرهم لأغراض القتال المباشر والمهام العسكرية ذات الصلة، وكثيرا ما يتم ذلك قسرا وأحيانا عن طريق ضغط الأقران أو التهديد. ويقدر أنه يوجد ما بين ١٥ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ من الجنود الأطفال تحت سيطرة الفصائل المتقاتلة الرئيسية الست. ويضطر الأطفال دون السابعة عشرة من العمر، ذكورا وإناثا، على مشاهدة أعمال وحشية تمس حقوق الإنسان، وارتكابها أحيانا. كما يصبحون أيضا عرضة للإيذاء الجنسي وإساءة استعمال المخدرات.

٣٥ - وقد عرقلت الأعمال العدائية التي نشبت في ٦ نيسان/أبريل في مونروفيا، برنامج اليونيسيف الخاص للأطفال المتضررين من الحرب. وهذا البرنامج الذي تقوم بتنفيذه منظمات غير حكومية دولية ومحلية، يعاد وضعه تدريجيا في الوقت الراهن لتلبية احتياجات الشباب المتضرر من الحرب، في المناطق الحضرية والريفية على السواء. ويشمل البرنامج تقديم الدعم من أجل إنشاء مراكز مجتمعية للتدريب المهني وتعليم القراءة والكتابة. ويوفر أيضا الملجأ، والسكن المؤقت والمشورة للأطفال المصابين بالصدمات. وتزعم اليونيسيف أيضا إنشاء عدد من المدارس في المناطق التي يوجد فيها أطفال ولا توجد فيها مرافق تعليمية عاملة.

٣٦ - ويعد تسريح المحاربين الأطفال جانبا حاسما من جوانب عملية السلام والمصالحة الوطنية. وكمسألة ذات أولوية، أنشأت فرقة العمل المعنية بالتسريح وإعادة الإدماج، التي يرأسها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية لجنة تقنية خاصة برئاسة اليونيسيف لمعالجة موضوع الجنود الأطفال في سياق برنامج التسريح العام. وتقوم حاليا الحكومة الليبرية الوطنية الانتقالية بصياغة سياسة عامة للأطفال المتضررين من الحرب. وفي إطار هذه السياسة، ستقوم اليونيسيف وشركاؤها بتنفيذ برنامج خاص لإعادة إدماج الجنود الأطفال. ومن المتوخى في هذا الصدد، أن يعود الجنود الأطفال إلى مجتمعاتهم الأصلية في أقرب فرصة ممكنة عقب التسريح، حيث ستقدم لهم المساعدة من أجل إعادة التكيف مع الحياة المدنية من خلال أنواع من الأنشطة الموصوفة في الفقرة ٣٥ أعلاه.

خامسا - حالة الممتلكات المسلوقة

٣٧ - سلبت ممتلكات (مركبات، ومولدات طاقة، وحواسيب، ومعدات مكتبية، ومعدات اتصال أخرى)، تبلغ قيمتها أكثر من ١٨ مليون دولار من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية أثناء أزمة ٦ نيسان/أبريل. ولم يسترد من هذه الممتلكات إلا أقل من ١ في المائة. وفي هذا الصدد، اجتمع ممثلي الخاص مع كل من قادة الفصائل وطالب بإعادة جميع المركبات والممتلكات المسلوقة التي في حوزتهم. وبالإضافة إلى ذلك، وجه اهتمام رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى هذه المسألة، وطلب من البلدان المجاورة لليبيريا تقديم المساعدة من أجل استرداد ممتلكات الأمم المتحدة التي قد تكون عبرت حدودها. وحث مجلس الدولة أيضا على استخدام مساعيه الحميدة لتشجيع الفصائل على إعادة الممتلكات المسلوقة إلى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٣٨ - وبالرغم من هذه الجهود، لم تسترد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلا ٣٢ مركبة مما مجموعه ٤٨٩ مركبة سلبت أثناء الأزمة، وحالتها سيئة جدا. وقدمت حكومة غينيا المساعدة من أجل استرداد بعض البنود المسلوقة التي كانت قد صدرت من ليبيريا. وقد وعد قادة الفصائل، مرات كثيرة بإعادة الممتلكات المسلوقة. بيد أن وعودهم لم تتحقق حتى الآن.

سادسا - الجوانب الإنسانية

٣٩ - ظلت الحالة الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير دون تغيير بصورة أساسية، مع انقطاع كل المساعدات الغوثية عن عدد كبير من الأشخاص في داخل البلد. وقد حدث انتشار للكوليرا في مونروفيا، فتصدت له بفعالية الأوساط الإنسانية الدولية بما فيها منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، ومكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، بالتعاون الوثيق مع السلطات الصحية الوطنية. وتواصل الأوساط الإنسانية عامة تقديم المساعدة إلى المحتاجين إليها في مونروفيا. والمناطق الموجودة في داخل البلد بقدر ما تسمح به الأوضاع الأمنية والموارد.

٤٠ - ونجحت الأوساط الإنسانية بقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، في التفاوض من أجل الوصول إلى السكان الذي يعانون في مناطق كان يتعذر الوصول إليها من قبل. وفي ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تمكن فريق بقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية من الوصول إلى توبمانبورغ، التي كانت مقطوعة الصلة عن العالم لمدة سبعة أشهر تقريبا بسبب الأعمال العدائية. كما فتحت أخيرا أيضا بعض المناطق في مقاطعة غراند كيب ماونت. والحالة الإنسانية حرجة في توبمانبورغ. وحوالي ٢,٨ في المائة من أطفال المنطقة مصابون بسوء التغذية الحاد. ولئن لم تكن الحالة في مقاطعة غراند كيب ماونت بنفس السوء، فإن كثيرا من الأطفال والنساء وكبار السن أصيبوا بدرجات مختلفة من سوء التغذية وما يتصل بها. ويقوم برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، بتوفير الأغذية والرعاية الطبية والتغذية التكميلية العلاجية، وغيرها من أشكال المساعدة للمحتاجين إليها في هذه المناطق. بيد أن التدهور الأخير في الحالة الأمنية في مقاطعة غراند كيب ماونت أعاق توصيل المساعدة الإنسانية إلى تلك المنطقة.

حالة اللاجئين

٤١ - وفقا للجدول الزمني الجديد لتنفيذ اتفاق أبوجا، من المقرر أن يتم إعادة اللاجئين إلى أوطانهم، وهي إحدى الجوانب الأساسية في عملية السلام، في الفترة من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باستعدادات لاستئناف خطة عملياته لإعادة الطوعية لـ ٧٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين الليبريين الموجودين بصورة رئيسية في غينيا، وكوت ديفوار، وغانا، وسيراليون، ونيجيريا. ومع ذلك، فلئن كان الهدوء النسبي قد عاد إلى مونروفيا والمناطق المجاورة لها، ليست بقية البلد ولا سيما المقاطعات الرئيسية التي يتوقع العودة إليها، آمنة بدرجة كافية للسماح للمفوضية بتنفيذ خططها لإعادة إلى الوطن على نطاق واسع.

٤٢ - ويقيم حوالي ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ من سيراليون، في ليبيريا في الوقت الراهن. وقد حال انعدام الأمن في كثير من أنحاء البلد دون وصول المفوضية إلى غالبية أولئك اللاجئين، الذين يعيشون في المناطق الريفية. وقد تضاعف تقريبا عدد الذين لجأوا إلى مونروفيا والمناطق المجاورة لها، ليبلغ زهاء ٣٠ ٠٠٠ نسمة في الشهور الأخيرة، بسبب القتال الدائر في مناطق أخرى. وقد اكتملت تقريبا الخطط لإعادة حوالي ٥ ٠٠٠ لاجئ أبدوا رغبتهم في العودة إلى سيراليون، والمتوقع أنه ربما يعود ٢٠ ٠٠٠ لاجئ آخر إلى سيراليون في الأشهر المقبلة.

التسريح

٤٣ - بلغ التخطيط من أجل التسريح وإعادة الإدماج، مرحلة متقدمة قبل اندلاع الأعمال العدائية في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦. ونتيجة للنهب الذي أعقب ذلك، ضاعت جميع الموارد التي كانت قد سبق تهيئتها من أجل التسريح وإعادة الإدماج، وأعيد جميع الموظفين ذوو الصلة إلى أوطانهم. ومع تحسن احتمالات السلام تدريجيا قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية بإعادة تنشيط وحدة التسريح وإعادة

الإدماج. وهذه الوحدة التي تخضع للسلطة العامة لممثلي الخاص، مسؤولة عن تنظيم وتوصيل الخدمات اللازمة لتسريح المقاتلين. وهذا المكتب مسؤول أيضا عن تقديم المساعدة وتنسيق البرامج من أجل تيسير عودة المقاتلين السابقين إلى الحياة المنتجة في المجتمع المدني. وقد بدأ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية حملة لتوعية جميع الأطراف ذات الصلة، وخاصة المنظمات غير الحكومية، بغرض إعادة حفز اهتمامها بالعملية وإشراكها في دعمها والتخطيط لها. وفي مطلع أيلول/سبتمبر أسفرت هذه الجهود عن إعادة تنشيط قوة العمل المعنية بالتسريح وإعادة الإدماج، وهي هيئة تنسيقية يرأسها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، وتتألف من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، ووكالات الأمم المتحدة، وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واللجنة الوطنية الليبيرية لنزع السلاح والتسريح، وممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. ونقحت فرقة العمل خطط التسريح وإعادة الإدماج التي اعتمدت من قبل، بحيث تناسب جدول التنفيذ الجديد لاتفاق أبوجا ولكي تراعي القيود التي فرضها القتال الذي نشب مؤخرا. وقد أنشأت لجنيتين فرعيتين لوضع خطط منقحة خاصة بالجنود الأطفال وبإعادة التوطين.

٤٤ - ووفقا لمفهوم نزع السلاح الوارد في الفرع ثالثا أعلاه، ستجري عملية التسريح في مراكز نزع السلاح/التسريح، حيث سيتم تسجيل المقاتلين متى نزع سلاحهم، ويتلقون المشورة. ولن يحيد البرنامج كثيرا عن الخطة السابقة التي أعدت عقب اتفاق أبوجا لعام ١٩٩٥، والموصوفة في تقرير المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (S/1995/881). على أن برنامج التسريح الجديد لا يتوخى توفير إعانات صغيرة لمساعدة المقاتلين السابقين، كما كان مدرجا في الخطة السابقة، وستستخدم الموارد التي سيتم توفيرها بهذه الصورة من أجل زيادة الأنشطة القصيرة الأجل "لسد الفجوات" مما يساعد على كفالة اشتراك المقاتلين السابقين في أنشطة انتاجية بعد تسريحهم، لكن قبل بدء تشغيل برامج إعادة الإدماج.

٤٥ - والوضع الأمثل هو أن يتجه المقاتلون السابقون مباشرة من مراكز نزع السلاح/التسريح إلى برامج إعادة الإدماج، التي يعنى فيها أيضا بالأشخاص المشردين داخليا والعائدين. ومع ذلك فليس من المتوقع تنفيذ هذه البرامج إلا بعد انقضاء ٣ أشهر على الأقل من بدء عملية نزع السلاح، رهنا بتوفير التبرعات. ومن الضروري خلال تلك الفترة ألا يتسلح من جديد المقاتلون السابقون، وخاصة من لا تتوفر لهم سبل العيش، وألا يعودوا إلى اللصوصية.

٤٦ - وستشمل الأنشطة التي ستساعد على سد الفجوة بين التسريح وإعادة الإدماج، مشاريع للتدريب المهني، والتعليم، والعمل. وستقدم للمقاتلين السابقين مساعدات غذائية خلال مدة أنشطة سد الفجوة. كما سيحصلون على الأدوات والمعدات حسب الاقتضاء. وستتم أنشطة سد الفجوة بالقرب من مراكز نزع السلاح/التسريح، لأسباب تتعلق بالتخطيط والأمن.

٤٧ - وسيتم التشديد، فيما يتعلق بالحوافز من أجل نزع السلاح والتسريح، على مشاريع سد الفجوات هذه، وعلى توفير المساعدة من أجل إعادة الإدماج. وقد وافق جميع أعضاء فرقة العمل المعنية بالتسريح

وإعادة الإدماج على هذا النهج، الذي يعتبر أكثر فعالية من مجرد تقديم صفقات معونات صغيرة مرة واحدة.

٤٨ - وكانت في الحسبان أيضا لدى وضع خطة التسريح السابقة إمكانية بقاء المقاتلين السابقين في مراكز التسريح لفترة قد تصل الى أسبوع. وهنا أيضا يرى أنه يمكن استخدام الموارد استخداما أكثر انتاجية إذا ما نقل المقاتلون السابقون مباشرة الى الأنشطة الانتقالية. ومع ذلك، فقد تكون هناك حاجة لأن يبقى المقاتلون السابقون في المراكز لمدة تصل الى ٢٤ ساعة. وسوف تتولى وحدة التسريح وإعادة الإدماج التابعة لهيئة تنسيق المساعدة الإنسانية تنسيق وإدارة توفير الأغذية والخدمات الصحية والملاجئ المنتجة محليا والمياه والمرافق الصحية الأساسية للمراكز. وسوف تكون الوحدة مسؤولة أيضا عن تنسيق الأنشطة الانتقالية مع السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية.

٤٩ - ومن الجدير بالذكر أنه بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ أدرجت تكاليف برنامج التسريح، بما في ذلك الأنشطة الانتقالية، في الميزانية المقررة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا. وقد اتخذت هذه المقررات اعترافا بضرورة ضمان استدامة تسريح المقاتلين إذا ما أريد لعملية السلام أن تنجح. ولذلك، فإن برنامج التسريح الراهن، بما في ذلك الأنشطة الانتقالية خلال فترة ثلاثة أشهر، سيدرج له أيضا اعتماد في الميزانية المقررة للبعثة. وإذا ما توافرت موارد طوعية للأنشطة الانتقالية، فسيجري سداد المبالغ المرصودة في الميزانية المقررة وفقا لذلك.

سابعاً - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٥٠ - بعد زهاء سبع سنوات من الحرب الأهلية، تعرض الاقتصاد الليبيري لنكسة أخرى على إثر العمليات القتالية التي وقعت في نيسان/أبريل. فقد هبطت الأنشطة التجارية في القطاع غير المنظم بأكثر من ٥٠ في المائة وانخفض الإنتاج المحلي من الأغذية الى ما لا يزيد عن نسبة ضئيلة من الانتاج السابق. وتعرض حوالي ٩٠ في المائة من الأعمال التجارية المسجلة في القطاع غير المنظم لخسائر وأضرار. وأدى الانخفاض في الناتج الإجمالي الى انخفاض مقابل في الدخل وتصاعد حاد في الأسعار تراوح ما بين ١٠٠ و ٥٠٠ في المائة. ورغم أن الأسعار قد بدأت في الانخفاض تدريجيا، فإنها لا تزال أعلى مما كانت عليه في فترة ما قبل نيسان/أبريل. وبالتالي فإن معظم الليبريين غير قادرين على مواجهة احتياجاتهم الأساسية بدون المساعدة الإنسانية.

٥١ - بيد أنه على مدار الأشهر القليلة الماضية، بدأت تجارة الجملة والتجزئة في الأغذية المحلية وغيرها من السلع الأساسية والبضائع تكتسب قوة دفع بشكل بطيء. وبدأت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في استئناف عملياتها تدريجيا وإن كان بشكل حذر. وتحاول الحكومة تشجيع إنعاش النشاط الاقتصادي، غير أن عملية الانتعاش لم تبدأ إلا بشكل مؤقت ومن المتوقع أن تكون عملية بالغة الصعوبة.

٥٢ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعدات واللوازم الأساسية للوكالات الحكومية الرئيسية لمساعدتها على استئناف أنشطتها من أجل الإصلاح والتعمير والتخطيط للإنعاش الاقتصادي. ويقوم البرنامج الإنمائي أيضا بتقديم الدعم للاحتياجات الانتقالية في قطاعات الصحة والمياه والمرافق الصحية والمأوى.

٥٣ - وتقوم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بإعداد مشروعات للمناطق التي أمكن الوصول إليها حديثا، مثل توبمانبورغ، خصوصا من أجل إصلاح المرافق الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية. وشرعت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ برنامج لإعادة إنعاش القطاع الزراعي، مع التركيز على إمداد الأسر الضعيفة بالمدخلات الزراعية وتقديم المساعدة الى مصايد الأسماك.

ثامنا - الجوانب المالية

٥٤ - يبلغ إجمالي الميزانية المنقحة اللازمة للإبقاء على البعثة عند مستواها المخفض الحالي خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، المعروضة الآن على الجمعية العامة للنظر فيها، ٨٠٠ ٥١٢ ١٤ دولار، وهو ما يساوي معدلا شهريا إجماليا ٤٠٠ ٢٠٩ ١ دولار.

٥٥ - وإذا ما قرر مجلس الأمن توسيع نطاق عمليات البعثة، حسب التوصية الواردة في الفقرة ٥٩ أدناه، فسوف تطلب الاحتياجات الإضافية للإبقاء على البعثة وتشغيلها من الجمعية العامة في دورتها الراهنة.

٥٦ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة منذ بدئها ١٠,٥ مليون دولار. وفي نفس التاريخ بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة في جميع عمليات حفظ السلام ٨٠٤ ١ مليون دولار.

٥٧ - ومنذ تقريره الأخير، سددت حكومة فرنسا اشتراكا قدره ٦١١ ٦٧٩ دولارا في الصندوق الاستئماني لتنفيذ اتفاق كوتونو بشأن ليبيريا. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بلغ مجموع الاشتراكات المقبوضة حوالي ٢٤,٧ مليون دولار، بينما بلغ مجموع النفقات المأذون بها حوالي ٢٢,٧ مليون دولار.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٥٨ - في آب/أغسطس ١٩٩٦، التزم زعماء الفصائل من جديد بإلقاء سلاحهم والتعاون التام مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي في تنفيذ الجدول الزمني الجديد الموضوع لاتفاق أبوجا. وهم يواصلون من خلال مكاتبهم في مونروفا تكرار إبداء استعدادهم لنزع سلاح مقاتليهم وتسريحهم، ولكنهم يخوضون من جديد عمليات قتالية في أجزاء أخرى من البلد. وقد لا تكون بعض هذه العمليات القتالية سوى مناوشات طفيفة ولكن المدنيين لا يزالون يتعرضون لأعمال وحشية من نوع ما ارتكب في

سينجي. وقد تكون ثمة عواقب عسكرية وسياسية أكثر خطورة لما يدعى من أن الجبهة الوطنية القومية الليبرية قد استولت على غرينفيل من أيدي المجلس الليبري للسلام. وتواصل الفصائل أيضا إعاقتها للجهود المبذولة لتقديم المساعدة الى من يعانون، وإساءتها الى الموظفين الدوليين. وما لم يقرر زعماء الفصائل نهائيا ترجمة أقوالهم الى أعمال يمكن التثبت منها، فليس من المحتمل أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه الى عملية السلام في ليبيريا.

٥٩ - ومع ذلك فإن الأمل يحدوني في أن يتولى الاجتماع الذي سيعقد بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية وممثلي مجتمع المانحين، الذي بدأ أعماله في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، معالجة هذه المشاكل وتمكين عملية السلام من التقدم الى الأمام. وبناء عليه فقد ضمنت هذا التقرير، عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٧١ (١٩٩٦)، توصيات بشأن نوع المساعدة التي يمكن أن تقدمها البعثة، خصوصا في مجالات نزع السلاح والتسريح وحقوق الإنسان. وسيجري قريبا إصدار تقديرات التكاليف المتعلقة بذلك عن فترة ستة أشهر كإضافة لهذا التقرير. ومع ذلك، أود أن أؤكد لمجلس الأمن أن نشر الموظفين والموارد السوقية فيما يتصل بهذه المقترحات لن يبدأ ما لم تتخذ الفصائل الخطوات المحددة المطلوبة لتنفيذ الجدول الزمني المنقح لاتفاق أبوجا وتضع بلدها بثبات على طريق السلام الحقيقي والمصالحة الوطنية.

٦٠ - ولم أتمكن من وضع التوصيات التي طلبها مجلس الأمن بشأن نوع المساعدة التي يمكن أن يسهم بها المجتمع الدولي نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبيريا. وكما أشير إليه أعلاه، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس الدولة يواصلان المشاورات بشأن طبيعة الدور الذي ينبغي أن يُطلب من المجتمع الدولي أدائه في العملية الانتخابية. ولما كان من المقرر إجراء الانتخابات في شهر أيار/مايو ١٩٩٧، فإن الوقت المتاح لعمل التحضيرات الضرورية قصير، ومن الضروري أن تقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتشجيع مجلس الدولة على اتخاذ قرار في وقت قريب جدا بشأن المسألة. وسوف أبقى مجلس الأمن على علم بالتطورات، وفي حالة تلقي طلب للحصول على مساعدة الأمم المتحدة، فسوف أقدم تقريرا الى المجلس مشفوعا بالتوصيات فيما يتعلق بنوع المساعدة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة.

٦١ - وفي الوقت الذي لا يزال فيه موقف زعماء الفصائل مبعث قلق، فإن الرئيسة الجديدة لمجلس الدولة، السيدة روث بيري، تحاول بهمة كما يحاول كثير من الجماعات المدنية الليبرية استعادة السلام في البلد. وإني لأهنئ السيدة بيري على ما تبذله من جهود، وأطلب الى المجتمع الدولي أن يقدم إليها وإلى الجماعات المدنية الليبرية كل ما يلزم من دعم لتخفيف حدة تعنت زعماء الفصائل وإعادة السلام الى المجتمع الليبري.

المرفق

تشكيل العنصر العسكري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا

في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

المراقبون الـ ٢٤ الإضافيون	الموجودون حالياً	
٢	-	أوروغواي
٣	٢	باكستان
٢	١	بنغلاديش
٢	-	الجمهورية التشيكية
٢	-	الصين
٣	٢	كينيا
٢	١	ماليزيا
٣	١	مصر
٢	-	نيبال
٣	٣	الهند
٢٤	١٠	المجموع

- - - - -